

اللجان الأمنية بالمحافظات تواصل مناقشة خططها الخاصة بالانتخابات الرئاسية

■.. محافظات/سبأ
واصلت اللجان الأمنية في محافظات الجمهورية اجتماعاتها المكثمة لمناقشة الخطط الأمنية الخاصة بالاستعدادات لتنفيذ الانتخابات الرئاسية المبكرة المزمع إجراؤها في ٢١ فبراير ٢٠١٢م. ففي محافظة تعز أقرت اللجنة الأمنية في اجتماعها أمس برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي محمد أحمد الحاج الخطة الأمنية الخاصة بالانتخابات وآلية العمل وتوزيع المهام الأمنية على اللوحات العسكرية والأمنية المشاركة في الانتخابات. وفي محافظة المحويت أقرت اللجنة الأمنية في اجتماعها برئاسة المحافظ أحمد بكل

محسن الخطة الأمنية الخاصة بالانتخابات الرئاسية المبكرة. واستمعت اللجنة إلى تقرير مدير أمن المحافظة العميد يحيى محمد القديمي المتضمن محاور واتجاهات الخطة الأمنية المختلفة المقرر تنفيذها لتأمين إجراء الانتخابات التي ستجري في ١٦٧ مركزا انتخابيا موزعة على ثمان دوائر انتخابية عامة. وأشار إلى أن الخطة تتضمن تأمين حراسات اللجان الأصلية والفرعية بالدوائر الانتخابية العامة والدوائر الانتخابية المحلية خلال مراحل تسبق عملية الاقتراع، وكذا تأمين سير إجراءات الاقتراع وحراسة لجان الصناديق وثائقها بحسب البرنامج الزمني المقرر ووفقا للنماذج والتعليمات المنظمة لذلك.

رئيس جامعة عدن يلتقي مسئولة العلاقات العامة بالمحقة الثقافية والإعلامية بالسفارة الأمريكية

■.. عدن/سبأ
ناقش رئيس جامعة عدن الدكتور عبد العزيز صالح بن حبتور أمس مع مسئولة العلاقات العامة بالمحقة الثقافية والإعلامية بالسفارة الأمريكية لدى بلادنا إيناس هارون العلمي مجالات التعاون الثقافي والتعليمي بين الجانبين وسبل تعزيزها وتطويرها. وتطرق اللقاء الذي حضره عمداء الكليات والطب البشري والأسنان والهندسة والأدب على أهمية توفير الفرص التعليمية للطلاب الراغبين في تطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية. مشيرين إلى رغبة الجامعة في فتح آفاق واسعة مع الجامعات الأمريكية وتعزيز العلاقات بما يخدم

حلول البرامج والمنح التعليمية والثقافية بين طلاب وأساتذة الجامعة. وقد أشاد بن حبتور بما تقدمه السفارة الأمريكية من دعم خاصة فيما يتعلق بخلق فرص التأهيل للطلاب في مدينة عدن. من جانبهم أكد عمداء الكليات الطب البشري والأسنان والصيدلة والهندسة والأدب على أهمية توفير الفرص التعليمية للطلاب الراغبين في تطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية. مشيرين إلى رغبة الجامعة في فتح آفاق واسعة مع الجامعات الأمريكية وتعزيز العلاقات بما يخدم

وكيل عمران يطالع على تجهيزات معمل الحاسوب بكلية التربية

■.. عمران /سبأ
اطلع وكيل محافظة عمران المساعد باكر علي باكر على مستوى التجهيزات في معمل الحاسوب بكلية التربية واللسن في المحافظة والمقدمة من مشروع يمن عطا بالتعاون مع مكتب التخطيط والتعاون الدولي في المحافظة.

صرف مخصصات حالات الرعاية الاجتماعية الطارئة بالحويت

■.. المحويت / سبأ
دشن محافظ المحويت أحمد علي محسن أمس ومعه مدير فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة محمد صالح ابو القاسم عملية صرف المخصصات الشهرية لحالات الرعاية الاجتماعية الطارئة بالمحافظة للربعين الثالث والرابع من العام الجاري بتكلفة ٥٨ مليوناً و ٥٧٤ ألف ريال ولنحو ألفين و ٤٦٦ حالة مستفيدة. وفي التشدين أوضح المحافظ أن عملية صرف هذه المخصصات سيتم من خلال مكاتب البريد بالمديريات للحالات المعتمدة بدا بيد دونما أي توكيلات وبما يضمن إيصال هذه المخصصات للحالات المذكورة نفسها ودون أي استقطاعات. ووجه المحافظ مكتب صندوق الرعاية والمتابعة والإشراف والرقابة المباشرة على عملية الصرف وتسهيل جميع الصعوبات وبما يمكن فروع البريد من الصرف وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك.

وكيل وزارة السياحة يتفقد مركز تنمية وتطوير الحرف التقليدية واليدوية بالحويت

■.. المحويت / سبأ
اطلع وكيل وزارة السياحة لقطاع الخدمات والأنشطة مطهر تقي أمس ومعه وكيل محافظة المحويت المساعد حمود حزام شعلان على سير تنفيذ مشروع ترميم وصيانة مبنى دار الحكومة الأثري بمدينة الرجم وتأهيله كمركز سياحي لتلمية وتطوير الحرف التقليدية واليدوية. ويشتمل المشروع الممول من مجلس الترويج السياحي ومنظمة السياحة العالمية بتكلفة ١٠ ملايين و ٥٠٠ ألف ريال على أعمال صيانة وترميم متكاملة لجميع مكونات هذا الدار الأثري الذي يرجع تاريخه للعصر العثماني ويتكون من مبنى قديم يرتفع ثلاثة طوابق وبمساحة أثرية كبيرة من طابقين ومرافق

خدمية تابعة لهما مصممة وفقاً للطرز المعماري اليمني القديم. واستمعاً من مدير عام مكتب السياحة بالمحافظة علي عبدالله بهجان والقائمين على المشروع إلى شرح حول مراحل العمل ومستوى إنجاز المشروع الذي يهدف لدعم وتطوير وتنمية الحرف والمشغولات اليدوية والحرفيين بالمحافظة. وحث وكيل وزارة السياحة لقطاع الخدمات والأنشطة على ضرورة استيعاب الملاحظات الفنية والهندسية في جدول الكميات التي لم تشملها الدراسة السابقة للمشروع. رافقه خلال الزيارة المدير التنفيذي لمشروع التنمية السياحية والتخفيف من الفقر صالح الفريد.

ترتيبات تصرف مساعدات طارئة لصندوق الرعاية الاجتماعية بسيئون محلي حضرموت يناقش الأوضاع الأمنية والتنمية في المحافظة

■.. المكلا / سبأ
بدأ المجلس المحلي بمحافظة حضرموت أمس بالمكلا اجتماعه الدوري برئاسة المحافظ خالد سعيد الدين. يناقش المجلس على مدى ثلاثة أيام تقارير خطة المجلس ونشاط هيئته الإدارية ومستوى أداء المراقب الصحية وتقييم خدماتها الطبية والعلاجية المقدمة للمواطنين في مديريات الساحل والوادي والصحراء، ومدى الالتزام بتنفيذ الآلية المقررة بشأن توزيع المشتقات النفطية. ويستعرض المجلس الأوضاع الأمنية والدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق السكينة العامة وحماية الممتلكات العامة والخاصة، إضافة إلى آخر المستجدات على الساحة الوطنية في ظل الجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الخدمية الأساسية للمواطنين. وتطرق الاجتماع إلى معالجات السلطة المحلية بالمحافظة ومدى وعين لمواجهة آثار الانهيار الصخري في قرية (منوة) بمنطقة رباط باعشن وما تم اتخاذه من أعمال إنشائية عاجلة لإخلاء

٦ الاف و٢٠٢ حالة بمبلغ ٤٢ مليوناً و٦٨٥ ألفاً. وكلف المجلس مدير عام الصندوق بالوادي رفع تقرير مفصل عن عملية صرف إعانات الحالات المعتمدة للربع الثالث من العام الجاري ٢٠١١م وتقديمه إلى اجتماع المجلس القادم للتعرف على آلية توزيعها واتخاذ اللازم عن الحالات التي يتكرر عدم استلام إعاناتها المعتمدة. كما كلف المجلس مدير عام الصندوق بإعداد رسالة إلى المركز الرئيسي للصندوق بصنعاء بشأن إعطاء مجلس إدارة الصندوق مزيداً من الصلاحيات في حق التصرف لاستبدال الحالات وإحلال محلها حالات منتظرة بموجب آلية عمل الصندوق. وفي الاجتماع نوه وكيل المحافظة بجهود قيادة وعاملو الصندوق بالوادي في سبيل إيصال إعانات الصندوق لمستحقيها بدا بيد وحرصهم على التدقيق في المعلومات الخاصة بالحالات الجديدة.. لافتاً إلى التعاون القائم بين الصندوق والسلطات المحلية بالمديريات والذي يساهم له الأثر الإيجابي في تحقيق مهام وأهداف الصندوق.

هذا وسيواصل المجلس مناقشته لمشروع اللائحة في جلساته القادمة. وقد ناقش المجلس عدداً من الموضوعات المدرجة في جدول أعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة. وكان المجلس في بداية الاجتماع قد استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره. **٤,٧ مليار دولار** وانعكاساتها الخطيرة وأضرارها الفادحة على الاقتصاد الوطني وعلى مختلف جوانب الحياة. قد عكس السياسات والإجراءات الاقتصادية الصائبة للحكومة السابقة برئاسة الدكتور علي محمد مجور والتي تمكنت من التغلب على كثير من المشاكل الاقتصادية وحافظت على الاحتياطي الخارجي لليمن من العملة الأجنبية وابتقت عند المستوى الأدنى رغم المتطلبات الكثيرة التي تحتج عن الأزمة والارتفاع الباهظ لافتورة الاستيراد وإعبائها لتلبية حاجات المواطنين في مقدمتها المشتقات النفطية والمواد الغذائية التي تم شراؤها بالعملة الصعبة وبمبالغ كبيرة، خاصة وأن أنبوب النفط قد تعرض للتفجير أكثر من مرة وهو ما حرم خزينة الدولة من عائدات مالية كبيرة، مما اضطر الحكومة إلى استيراد كميات كبيرة من المشتقات النفطية والعملة الصعبة. ولفت المصدر إلى أن البنك المركزي قد قام بتوفير السيولة اللازمة سواء نقداً أو تحويلاً خارجياً للبنوك التجارية مما ساعد تلك البنوك على مواجهة نتائج الأزمة صاحب وأن كثيراً من عملائها قاموا بسحب ودائعهم من العملات الخارجية. وأضاف المصدر أن هذه النتائج القوية قد ساعدت على استقرار الأوضاع الاقتصادية في بلادنا وجاءت مخالفة لتوقعات بعض الاقتصاديين وبعض المانحين أن اليمن سيستفقد احتياطه الخارجي في فترة الأجنبي خلال ستة أشهر، أي في يونيو الماضي، لكن ذلك لم يحدث رغم المضاعف الاقتصادية الهمة وانخفاض العائدات والوارد من العملة الصعبة التي يعتمد عليها اليمن بدرجة أساسية إلى ما قبل حدوث الأزمة ومن ذلك توفيق الاستثمارات الخارجية وتوقف شبه كلي للسياسة وعائداتها وتوقف المساعدات الخارجية في ظل قيام بعض المنظمات الدولية بوقف أنشطتها في اليمن.

في افتتاح ورشة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للوقاية من فيروس الإيدز

د. الصهبي: الرحلة القادمة تتطلب تصافر الجهود وتعزيز التعاون لتنفيذ خطط متكاملة لمكافحة الإيدز في البلاد

■.. الثورة/ عبدالواسع الحمدي
أكد مدير عام البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز د. عبدالحميد الصهبي، أهمية تقييم الأداء المنفذ خلال الفترة الماضية، ووضع الخطوط العريضة للنشاط المستقبلي في مجال مكافحة الإيدز، من أجل تحقيق الأهداف الألفية التنموية بحلول العام ٢٠١٥م. وأوضح أسس في افتتاح ورشة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للوقاية من فيروس الإيدز، أن هناك عسوداً من التحديات والصعوبات التي تواجه أنشطة البرنامج وخاصة مع تدني مستوى الدعم المقدم لتفنيذ الأنشطة من قبل المانحين. وقال الدكتور عبدالحميد الصهبي مدير عام البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في الورشة التي ينظمها البرنامج لمدة يومين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، بأن المرحلة القادمة تتطلب تصافر الجهود وتعزيز التعاون بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص لتنفيذ وإنجاز خطط مكافحة الإيدز في البلاد. وتمن مدير عام البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز الاهتمام الذي تبديه منظمات المجتمع المدني ومشاركاتهم بالحضور خلال هذه الورشة التي تهدف إلى تقييم ما توصلنا إليه وتحقيق الإنعاش.

وأشار في كلمته إلى أهمية المشاركة بالملاحظات والنقاش في إطار الاستجابة الوطنية ومعرفة مؤشرات الإنعاش الشاملة إقليمياً ودولياً ومحلياً، والخروج بمقترحات وتوصيات عملية مفيدة في هذا الجانب. وأضاف الكحلاني: إن رفع الدعم جاء على ضوء المناقشات التي تمت في مؤتمر اللاجئيين والنازحين واللقاء الوزاري الخاص ببحث التوصيات التي من شأنها دعم بيئات الحماية للنازحين واللاجئين وتقدير جهود اليمن في هذا الجانب وبما من شأنه تخفيف المعاناة والصعوبات التي يعمر بها. وأشار رئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين إلى أنه تم خلال هذه اللقاءات بحث وتدارس أوضاع اللاجئيين المتواجدين في مختلف البلدان وسبل تقديم الدعم والرعاية لهم وكذلك النازحين داخلياً نتيجة الأوضاع التي تمر بها بلدانهم.

المعيشيين مع فيروس نقص المناعة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.. في نفس الوقت توافر العلاج المضاد للفيروسات له دور كبير جداً في انخفاض الوفيات على مستوى العالم.. وأشارت غرام إلى أن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز يعمل من أجل تخفيف الأتاحة الشاملة لخدمات الوقاية والعلاج من خلال توحيد الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمؤسسات العالمية، والتعبير عن التضامن مع الأشخاص الأكثر تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية وذلك دفاعاً عن كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتمكين قوى التغيير من خلال تزويدهم بالمعلومات الاستراتيجية وبالآلة للتأثير الأكبر قدر من التأثير وإحداث فرق في مجال الوقاية من الإيدز. إلى ذلك تحدثت د/ علي جحاف، مدير عام صحة الأسرة بوزارة الصحة، حول ضرورة تعزيز الوعي والشراكة لسد الفجوة القائمة، وبما يحقق دعم الأنشطة الصحية في مجال مكافحة الإيدز.. مشيراً إلى أن هناك تفاعلاً اجتماعياً وأن الوصمة والتمييز بدأت تنحصر خلال الأعمار الماضية، لكن هذا التفاعل يحتاج إلى مزيد من الدعم المادي والاستمرار فيه لتحقيق الأهداف العامة لمكافحة الإيدز. الجدير بالذكر أن الورشة التي يشارك فيها ممثلون من الجهات ذات العلاقة من المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، ستناقش التقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية من أجل تحقيق الإنعاش الشاملة، وتقام هذه الفعالية تزامناً مع الفعاليات الخاصة باليوم العالمي لمكافحة الإيدز تحت شعار (أن الأوان لتغيير المواقف تجاه الإيدز.. أجيال خالية من الوصمة والتمييز والإصابات الجديدة والوفيات بسبب الإيدز).

هذا وسيواصل المجلس مناقشته لمشروع اللائحة في جلساته القادمة. وقد ناقش المجلس عدداً من الموضوعات المدرجة في جدول أعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة. وكان المجلس في بداية الاجتماع قد استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره. **٤,٧ مليار دولار** وانعكاساتها الخطيرة وأضرارها الفادحة على الاقتصاد الوطني وعلى مختلف جوانب الحياة. قد عكس السياسات والإجراءات الاقتصادية الصائبة للحكومة السابقة برئاسة الدكتور علي محمد مجور والتي تمكنت من التغلب على كثير من المشاكل الاقتصادية وحافظت على الاحتياطي الخارجي لليمن من العملة الأجنبية وابتقت عند المستوى الأدنى رغم المتطلبات الكثيرة التي تحتج عن الأزمة والارتفاع الباهظ لافتورة الاستيراد وإعبائها لتلبية حاجات المواطنين في مقدمتها المشتقات النفطية والمواد الغذائية التي تم شراؤها بالعملة الصعبة وبمبالغ كبيرة، خاصة وأن أنبوب النفط قد تعرض للتفجير أكثر من مرة وهو ما حرم خزينة الدولة من عائدات مالية كبيرة، مما اضطر الحكومة إلى استيراد كميات كبيرة من المشتقات النفطية والعملة الصعبة. ولفت المصدر إلى أن البنك المركزي قد قام بتوفير السيولة اللازمة سواء نقداً أو تحويلاً خارجياً للبنوك التجارية مما ساعد تلك البنوك على مواجهة نتائج الأزمة صاحب وأن كثيراً من عملائها قاموا بسحب ودائعهم من العملات الخارجية. وأضاف المصدر أن هذه النتائج القوية قد ساعدت على استقرار الأوضاع الاقتصادية في بلادنا وجاءت مخالفة لتوقعات بعض الاقتصاديين وبعض المانحين أن اليمن سيستفقد احتياطه الخارجي في فترة الأجنبي خلال ستة أشهر، أي في يونيو الماضي، لكن ذلك لم يحدث رغم المضاعف الاقتصادية الهمة وانخفاض العائدات والوارد من العملة الصعبة التي يعتمد عليها اليمن بدرجة أساسية إلى ما قبل حدوث الأزمة ومن ذلك توفيق الاستثمارات الخارجية وتوقف شبه كلي للسياسة وعائداتها وتوقف المساعدات الخارجية في ظل قيام بعض المنظمات الدولية بوقف أنشطتها في اليمن.

نائب رئيس الجمهورية يلتقي

ممرناً عن سعاده بهذا اللقاء، مستعرضاً طبيعة الأوضاع الراهنة في اليمن بكل صعوباتها وتعقيداتها.. مشيراً إلى أنه يتم الآن العمل على إزالة المظاهر العسكرية ورفع المناسخ والحواجز وفتح الطرقات بين المحافظات والمناطق. وأكد أن اليمن تمسك بالمبادرة الخليجية كونها تملك المطالب والأهداف الوطنية الكبرى والمنصبة بالحفاظ على أمن واستقرار ووحدة اليمن وكذلك النهج الديمقراطي والعبور إلى المستقبل الآمن لما كادت متطلبات وتطورات القرن الـ ٢١ بكل الأبعاد والرامي وتلك الغايات تمثل أساس المستقبل والنهوض لبرنامج عمل المرحلة المقبلة. وأشار الأخ عديريه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية إلى أن التعاون المثبت بين جميع الأحزاب والقوى السياسية كفيل بمواجهة التحديات بكل أشكالها وأنواعها، منها بان تلك التحديات كبيرة ومتعددة ولكن بعون الله سيتم تخفيفها بروح وطنية وثابة.

مجلس القضاء يستعرض

يهدف هذا المشروع إلى تنظيم إعداد موازنة السلطة القضائية وتنفيذها وتنظيم عملية الرقابة المالية والمراجعة والوسط الداخلي في تنفيذ الموازنة وتنظيم عملية إعداد الحسابات الختامية للموازنة. واشتمل المشروع على (٨٧) مادة موزعة في ستة فصول احتوت على التسمية والتعاريف والأحكام العامة وإعداد موازنة السلطة القضائية، وتنفيذ موازنة السلطة القضائية، بالإضافة إلى الرقابة المالية والمراجعة والوسط الداخلي، والحسابات الختامية. وبين المشروع أنه يتم إعداد وتنفيذ وإفقال موازنة السلطة القضائية وفقاً للمستويات الموازنة الحاكم والنيابات الابتدائية التي لها وحدات حسابية مستقلة، وموازنة الحاكم والشعب والنيابات الاستئنافية، وموازنة هيئات السلطة القضائية بما فيها الأجهزة القضائية الابتدائية والاستئنافية ثم إصدار الموازنة التجميعية للسلطة القضائية. كما بين المشروع أنه تشكل لجنة عليا لخطة وموازنة السلطة القضائية برئاسة رئيس المجلس وحدد مهامها وحدد الصلاحيات والإجراءات التي يخص بها مجلس القضاء الأعلى فيما يتعلق بخطة موازنة السلطة القضائية. والزم المشروع كل هيئة من هيئات السلطة القضائية بتبويب موازنتها داخلياً حسب أوجه الصرف المخصصة ونظم عملية المناقشة بين أبواب وفصول وينود الموازنة من قبل السلطة القضائية نفسها باعتبار أن موازنة السلطة القضائية تقر وفقاً للدستور رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة. وأوضح المشروع أن هيئات السلطة القضائية تتبع في إعداد وتنفيذ الموازنة هيكل حسابات الموازنة العامة للدولة وتتبع القواعد والإجراءات الواردة في القانون المالي ولائحته وفي بقية القوانين المالية إلا ما ورد بشأنه نص خاص في الدستور والقوانين واللوائح الخاصة.

مجلس النواب يبدأ

وشروط تعيين هيئة التدريس، وبكذا نظام المالي والإداري للخدمات، وأحكام عامة ختامية. وسيواصل المجلس مناقشاته لواد مشروع القانون في جلساته اللاحقة تبعاً. واستعرض المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنظ حول اتفاقية القروض الأضافي لمشروع طريق نمار-الحصينية البرمة لإنشاء حكومة بلادنا والصندوق العربي للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ١٢ مليون دينار كويتي ما يعادل مبلغ ٤٢ مليون دولار أمريكي. ويهدف المشروع إلى تحسين خدمات النقل البري من خلال ربط المنطقة الوسطى في الجمهورية اليمنية بالمنطقة الغربية والإسهام في ربط المناطق ذات الكثافة